اليوم.. ورشة عمل حول التخطيط بالمشاركة لإدارة الموارد المائية

ذمار/سبأ:

تبدأ اليوم السبت بمركز المياه والبيئة بجامعة صنعاء فعاليات ورشة العمل التدريبية حول التخطيط التشاركي في الإدارة المتكاملة للموارد المائية ضمن مشروع حوار المعنيين لرؤية مشتركة وحلول مناسبة للاستخدام الأمثل للمياه الجوفية بمحافظة ذمار.

و أوضح منسق المشروع الدكتور نائف أبو لحوم لوكالة الأنباء اليمنية / سبأ / ان الورشة ستناقش على مدى أسبوع عددا من المواضيع المتعلقة بوثيقة عمل المشروع وخطط عمله خلال الفترة القادمة وطرق التخطيط بالمشاركة في الموارد المائية ، منوهاً بأن الورشة يشارك فيها 30 مشاركاً من متخذي القرار في وزارة المياه والبيئة ووزارة الزراعة والري وجامعة صنعاء وجامعة ذمار والصندوق الاجتماعي للتنمية والمديريات المستهدفة بالمحافظة والجهات العاملة في مجال المياه بالمحافظة .

وذكر الدكتور أبو لحوم أن المشروع سيتم تنفيذه في عدد من المناطق بمديريات جهران وميفعة عنس والحداء بمحافظة ذمار ويستمر لمدة ثلاث سنوات بتنفيذ من المكتب الإقليمي التابع للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالأردن والممول من وزارة الخارجية الإيطالية ومبادرة المياه والطبيعة العالمية التابعة للاتحاد .

وأضاف إن هذا المشروع بمحافظة ذمار يأتي ضمن أربعة مشاريع ريادية ينفذها المكتب الإقليمي التابع للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في عدد من مساقط المياه وأحواض الأنهار في الأردن ومصر وفلسطين.

مبيناً أن المشروع الذي ينفذ بالتعاون مع مركز المياه والبيئة بجامعة صنعاء يهدف إلى تأمين احتياجات سكان بعض مناطق محافظة ذمار من المياه عن طريق التوعية بأهمية إدارة الموارد المائية والأنظمة البيئية وبما يضمن استدامتها من خلال إتباع نظام إدارة الموارد المائية بالمشاركة.

و أشار منسق المشروع إلى أنه سيتم خلال فترة عمل المشروع تأسيس قنوات اتصال بين المعنيين من مختلف الجهات لتعزيز الشراكة والثقة المتبادلة لخدمة تحسين إدارة المساقط المائية والخروج بنموذج يمكن تطبيقه في مناطق أخرى على المستوى الوطني والإقليمي .

أكثر من أربعة ملايين دولار كلفة مشاريع استثمارية نفذها مكتب التعليم الفني بعدن خلال 2008م

عدن /سبأ:

بلغ اجمالي كلفة المشاريع الاستثمارية المركزية المحلية التي نفذها مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة عدن خلال العام الماضي 2008م تسعة عشر مشروعا بتكلفة /4/ ملايين و/711/ الفا و/616/ دولاراً و/408/ ملايين و/425/ الف ريال .

وافاد مدير عام المكتب عبدالله منصور بن سفاع لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) ان المشاريع المركزية التي تم تنفيذها خلال العام الماضي تشمل معهد الاتمتة الصناعية بمدينة الشعب واقسام خاصة بتدريب المراة في المعهد المهني بخور مكسر والمنصورة ودار سعد ومعهد الهندسة المدنية بمديرية دار سعد وتوسيع معهد فقم بمدينة البريقة .

مشيرا الى ان المشاريع المحلية تضمنت تجهيز السكن الداخلي وصالات للطعام واعادة تاهيل الحمامات وتسوير المعاهد الصناعية بمديريات خور مكسر والمعلا ودار سعد وتنظيم الساحات وعمل طرقات للمعاهد الفنية والتجارية والصناعية والبحرية بالاضافة الى اعادة تاهيل وتوسعة مكتب التعليم الفني بعدن .

واوضح بن سفاع ان عدد المتقدمين للتسجيل في المعاهد التقنية والفنية والمهنية بلغ الفين و/123/ طالب وطالبة تم قبول الف و/198/ طالب وطالبة فيما وصل عدد طلاب السكن الداخلي في مختلف المؤسسات التدريبية /625/ طالباً من عموم محافظات الجمهورية للعام الدراسي الحالي 2008 - 2009م .

وأكد ان المكتب في عدن قد نظم العديد من الانشطة لتعليم المراة في التدريب النوعي و مجالات التدريب و توفير الاحتياجات الخاصة بما يتناسب و مستواها و التنسيق مع عدد من الجمعيات المهنية و الاجتماعية الخيرية لاشراكها في الفعاليات و خاصة فئات ذوي الاحتياجات الخاصة و المشاركة في كافة مجالات التدريب والتاهيل بالاضافة الى مشاركة المعاهد في المخيم الصيفي السنوي للعام 2008م .

و أشار مدير التعليم الفني والتدريب المهني بعدن الى ان المكتب نفذ العديد من الدورات لتدريب وتاهيل نزلاء ونزيلات السجن المركزي بالمنصورة في مجالات الخياطة والتفصيل والحياكة واعداد البرامج لتنفيذ الدورات حيث بلغ اجمالي الخريجين 110 من الذكور الاناث .

وأشاد بكل الجهود التي تبذل من قبل الوزارة ولما تقدمه من خدمة لبناء القدرات العلمية للكوادر البشرية المؤهلة من خلال العمل على توسيع المعاهد وتجهيزها لخدمة المجتمع والمشاركة في التنمية الاقتصادية

ارتفاع أرصدة المودعين بصندوق التوفير البريدي إلى 63 مليارا و 691 مليون ريال

صنعاء /سبأ:

ارتفعت أرصدة المودعين في صندوق التوفير البريدي خلال العام الماضي إلى 63 ملياراً و691 مليون ريال،بزيادة 675 مليونا عن نفس الفترة من العام 2007م، بنسبة نمو 18ر5 .

وأوضح إحصاء صادر عن الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي أن عدد الايداعات في الصندوق ارتفعت خلال العام الماضي إلى 477 ألفاً و595 عملية ايداع بقيمة 21 ملياراً 942 مليون ريال،مقابل 445 ألفاً 131 عملية بقيمة 18 ملياراً و 567 مليونا في العام 2007م، بنسبة نمو 18ر8 في المائة.

و حسب الاحصاء الذي حصلت وكالة الانباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منه فقد بلغ عدد حسابات المودعين خلال العام الماضي 358 ألفاً و 88 حساباً بزيادة 45 ألفا و 372 حساباً عن نفس الفترة من العام 2007م وبنسبة نمو 14ر51 في المائة.

و أشار الاحصاء الى أن عدد المكاتب البريدية ارتفعت من 216 مكتب بريد في العام 2007م الى 251 مكتب في العام الماضي ،وبنسبة نمو 20ر6 في المائة.

إعلان

دراسة حديثة تدعو إلى إنشاء ديوان للمظالم في اليمن ..

المشايخ والأعيان والوجاهات والوزراء ومدراء العموم الأكثر سببا في المظالم التي يتعرض لها المواطنون

نهب الأراضي وسلبها وأخذ الحقوق دون وجه حق والسطو على الممتلكات أهم المظالم التي توصلت إليها الدراسة

صنعاء /سبأ:

أوصت دراسة حديثة بضرورة استكمال البحث والدراسة في آليات إنشاء ديوان للمظالم بما يتناسب مع البيئة في اليمن والعمليات والإجـراءات المتبعة لإنشائه وإعداد الهياكل المقترحة له.

وأكدت الدراسة أهمية وجود سلطة مستقلة ونزيهة تكون قـادرة على التعامل مع جميع المواطنين على أساس المركز القانوني المتساوي في تطبيق القوانين وحل قضايا المظلومين وردع الظالمين بصرف النظر عن السلطة والوجاهة التي يحظى بها البعض.

وفيما أشارت إلى عدم وجود آلية متكاملة وواضحة للتعامل مع قضايا المظلومين وحلها من قبل وحدات إدارة الدولة وسلطات الإشراف والرقابة عليها،بينت الدراسة ضـرورة وضع آلية إجرائية فاعلة لحل مظالم جميع المواطنين المتظلمين وتوعيتهم بحقوقهم والإجـراءات التي يجب أن يتبعوها للحصول عليها وتوعية المسئولين بمسئولياتهم وواجبهم القانوني والديني بالاهتمام بحل مظالم المواطنين.

ويعد ديوان المظالم في العصر الحديث والذي يتواجد في أكثر من 110 دول المشرف على القوانين والقواعد والمعايير والـذي يساهم في تطوير وتنمية الحكومة الجيدة وحل المشاكل ومنع الخلافات وتوطيد العلاقة بين المواطنين والإدارة..ناهيك عن مساعدته في تنفيذ وتنمية اتخاذ القرارات.

وحـددت الدراسة التي أعدها المعهد الوطني للعلوم الإدارية بالتعاون مع مكتب التعاون الفني الألماني الـ(جي . تي. زد) تحت عنوان « آفاق نظام المظالم في الجمهورية اليمنية» ثلاثة مستويات للفئات الاجتماعية الأكثر تسببا في المظالم للمواطنين.

و جاء في المستوى الأول المشايخ والأعيان والوجاهات الاجتماعية على قائمة الشخصيات النافذة الأكثر سببا في المظالم التي يتعرض لها المواطنون في مختلف الجوانب،فيما حلت شريحة كبار الموظفين في الدولة في المرتبة الثانية ويشملون الـوزراء ووكلاءهم ومدراء العموم وغيرهم ممن يحملون درجات وظيفية أعلى.

وحل كبار التجار ورجال الأعمال في المستوى الثالث على قائمة تصنيف الشخصيات الاجتماعية الأكثر سببا في المظالم التي يتعرض لها المواطنون في كافة محافظات الجمهورية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المظالم التي تقع على الغير تتمثل في نهب وسلب الأراضـي وأخذ الحقوق المالية والمعنوية دون وجه حق والسطو على الممتلكات المادية كالمباني والسيارات والآلات وغيرها.

وترى أن المظلومين قد يقبلون بالظلم الواقع عليهم نتيجة جهلهم بحقوقهم التي كفلها القانون والخوف من الظالم ومن زيـادة ظلمه عليهم والانشغال باكتساب أرزاقهم وعدم القدرة على التفرغ لمدة طويلة لمتابعة المحاكم خصوصا اذا تطلب ذلك نفقات مالية .

ولفتت الدراسة إلى أن ضعف القضاء الناتج عن ضعف أمانة ونزاهة وكفاءة بعض العاملين فيه وغياب التطبيق العادل للقانون يجعله عرضة في كثير من الأحيان لتأثيرات خارجية من قبل ذوي السلطة والجاه ، الأمر الذي يعيق سير إجـراءات العدالة وتزوير الحقائق والحيلولة دون البت في المظلمة المنظورة من قبل القضاء بإصدار حكم عادل.

كما أشارت إلى أن ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني يعيق عملها كقوى فاعلة في مراقبة الأجهزة الإداريـة للدولة والكشف عما تقترفه من مظالم بحق المواطنين وتحقيق مبدأ سيادة القانون وتطبيقه بعدالة.

الدراسة شملت العديد من الإدارات العامة ذات الصلة بالمظالم في الكثير من الجهات الحكومية.

ففي مجلس النواب وجدت الدراسة أن اختصاصات لجنة العرائض والشكاوى في المجلس وردت في اللائحة الداخلية والتي تنص على الرقابة على قيادات السلطة التنفيذية..غير أن هذه اللائحة لم تشر إلى كيفية معالجة القضايا المتضمنة شكاوى المواطنين من تعسف أو ظلم أطـراف غير منتسبين للسلطة التنفيذية مثل بعض الوجاهات الاجتماعية ، في وقت يتمتع المجلس من الناحية النظرية والتشريعية بالقدرة الكاملة على ممارسة مختلف الأساليب الرقابية التي تؤدي إلى استعادة حقوق المظلومين المنتهكة.

ولاحظت الـدراسـة أن اختصاصات الإدارة العامة للشكاوى في مكتب رئاسة الجمهورية لم تضع شروطا لقبول الشكوى من مقدمها والتي من أهمها أن يكون موضوع الشكوى قد تم الرفع فيه إلى الجهات المعنية دون جدوى لصاحب الحق.. ورغم صلاحية هذه الإدارة والإدارات الأخرى المعنية ,إلا أنها تكتفي بما يرد إليها من الهيئات الرسمية.

كما لاحظت أن هناك نوعاً معيناً من القضايا أو الشكاوى تتطلب توجيها حاسما ، حيث يتم رفعها من مكتب الرئاسة بعد دراستها مشفوعة بالرأي إلى رئيس الجمهورية ، إلا أن الدراسة لم تتمكن من الاطلاع على آلية تحدد طبيعة ونوعية هذه القضايا.

واستنتجت الدراسة ان آلية متابعة شكاوى المواطنين في الإدارة العامة لشئون المواطنين التابعة لمجلس الـوزراء أكثر وضوحا مقارنة بالمؤسسات التنفيذية الأخرى.

في حين ان نظام الشكاوى في وزارة الخدمة المدنية (اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية) لم يعط الموظف حق اللجوء إلى القضاء إذا شعر بتعسف من قبل الإدارة إلا في حالة واحدة هي صدور قرار الفصل من الوظيفة ، ما يعني أنه في بقية القرارات التأديبية أو في الأوضاع التي لم يستطع الحصول فيها على حقوقه تكون الإدارة هي الخصم والحكم في نفس الوقت ،وهو ما يتطلب ـ بحسب الدراسة ـ إعادة النظر فيه ليتناسب مع سياسة الإصلاح الإداري.

ووجدت الدراسة حرصا كبيرا ,ورد في لائحة هيئة التفتيش القضائي فيما يتعلق بالتعامل مع شكاوى المواطنين وشـروط قبولها وتوعية أصحاب الشكاوى الذين لم تقبل شكاواهم لأسباب نظامية وتوجيههم الوجهة السليمة.

إلا أنها لاحظت في الفقرة رقم 1 في المادة (36) من لائحة هيئة التفتيش القضائي أن هذه الفقرة تجيز للهيئة حق استعمال السلطة التقديرية في إحالة الشكوى على القاضي المشكو به ليوضح رؤيته في قضية الشاكي ، وهو ما لا ينسجم ـ في رأي الدراسة ـ مع القاعدة الفقهية القائلة أنه لا يجوز للشخص ان ينشئ دليلا لنفسه.

كما أوصت الدراسة بأهمية تصحيح عمل مؤسسات المجتمع المدني ودعمها حتى تتمكن من العمل كقوى فاعلة في الدولة ومراقبة أجهزتها الإداريـة وكشف المظالم وتقديم المقترحات المناسبة لحلها والعمل على تحقيق مبدأ سيادة القانون والتعامل مع جميع المواطنين على أساس المساواة في المركز القانوني.

وتؤكد الدراسة على ضرورة وضوح التشريعات المتصلة بنشاط المؤسسات ذات العلاقة بالتعامل مع الجمهور وإعادة هيكلة العديد من أجهزة الدولة وتحديد أهدافها وعلاقاتها مع غيرها من الأجهزة رأسيا وأفقيا بغرض تفادي الازدواجية في الاختصاص أو العمل الرقابي.

وتقترح إصدار تشريع يحدد الأجهزة التي يلزمها عمل دليل إدارات الحصول على الخدمة يوضح فيه الخطوات المطلوبة لإنجاز الخدمة والوثائق والتكاليف اللازمة لذلك..فضلاً عن إيجاد آلية من قبل كل جهة توضح شروط قبول الشكوى وكيفية تقديمها وطريقة سيرها وأسلوب متابعتها.

وتدعو الـدراسـة إلـى العمل بصناديق الشكاوى والمقترحات في جميع الأجهزة الحكومية والمجالس المحلية والتعامل معها بشفافية وموضوعية من خلال أفراد أو دوائر مرتبطة بمؤسسة مركزية (ديوان المظالم) تعمل بحيادية تامة لاقتراح حلول للمشاكل ومتابعة آلية حل المشاكل ودراسة المقترحات وتقديمها للأجهزة ذات العلاقة.

وتشير إلى ضرورة العمل على تعزيز دور القضاء واستقلاليته بما فيها نيابة الأمـوال العامة والتأكيد على سرية هوية مقدمي الشكوى إذا أراد أو لزم الأمر ذلك «وهذا بحد ذاته يعتبر حافزا للإبلاغ عن المخالفات وتقديم الشكاوى».

وأوصت الدراسة بضرورة ضمان عدم الازدواجية في عمل المؤسسات الرقابية فيما يتعلق بتلقي المظالم ودراستها ومتابعتها واستحداث مؤسسة فنية متخصصة لدراسة التشريعات والنظم النافذة غير المفعلة وتحديد أسباب عدم العمل بها واقتراح التشريعات التي ترى ضرورة صدورها ، وكذا إلغاء أو تعديل التشريعات المثبطة للإصلاحات الإداريـة أو المؤديـة للمظالم والفساد.

الحركة التجارية والسياحية في اجتماع موسع بمنفذ علب الحدودي بصعدة

صعدة/سبأ:

ناقش اجتماع موسع بمنفذ علب الحدودي بمحافظة صعدة أمس الاحتياجات والإمكانيات الفنية والبشرية القادرة على إدارة العمل وتطويره ليواكب تنامي الحركة التجارية والسياحية بالمنفذ.

و استعرض الاجتماع الذي رأسه مدير عام جمرك المنفذ فيصل ناجي المهشمي و ضم مسئولي فروع الجهات الحكومية سير اداء العمل في مكاتب الجهات الحكومية العاملة بالمنفذ والصعوبات والمعوقات التي تواجهها والحلول والمعالجات المقترحة لها وحجم الايرادات التي تحققت خلال العام المنصرم 2008م وخطة عمل العام الجاري 2009م ،بالاضافة الى خطة التأهيل والتدريب للكوادر العاملة بمختلف الفروع.

و خلال الاجتماع استعرض مدير الحجر النباتي بالمنفذ على المجزي تقرير حجم الصادرات الزراعية الى دول الجوار حيث بلغ حجم الخضروات مليون و/232/ الف كيلو جرام بقيمة/750/ مليونا و /582/الف ريال فيما بلغ حجم الفواكة المصدرة /22/مليونا و /457/ ألف كيلو جرام بقيمة ثلاثة مليار و /23/ مليونا و/132/ ألف ريال .

و أشار إلى أن حجم الصادرات من الحبوب الزراعية الجافة بلغت مليونين و /279/ ألف كيلو جرام بقيمة مليار و /386/ مليونا و/483/ألف ريال خلال العام 2008م فيما بلغ عدد انواع المحاصيل والمنتجات الزراعية بلغت/41/ نوعاً وبلغ وزنها /25/ ألف و/969/ طن بتكلفة إجمالية خمسة مليار و/260/ مليون و/298/ ألف ريال .

كما تضمن التقرير دور الحجر النباتي في الاشراف والرقابة على الواردات من المحاصيل والمبيدات والاسمدة الزراعية عبر المنفذ والتأكد من سلامتها وصلاحية استخدامها وفق القوانين الصادرة في هذا الجانب والمنظمة لعملية استيرادها.

ووقف الاجتماع امام المشاريع المعتمدة للمنفذ خلال العام الجاري 2009م و التي سيبدأ تنفيذها خلال الفترة القادمة و اهمها مشروع مبنى الادارة الجمركية و ملحقاتها ومشروع تنفيذ توسعة المنفذ بتكلفة تقديرية تبلغ /500/ مليون ريال وبتمويل حكومي والتي من شأنها ستسمح بمرور القاطرات والمركبات الكبيرة و تساعد على زيادة حركة المنفذ التجارية وعملية التبادل التجاري مع دول الجوار.

كما استعرض مشروع النظام الآلي « أسكودا » والبالغ كلفتها خمسة ملايين جنية استرليني بتمويل حكومي بريطاني مشترك والذي سيعمل على تسهيل المعاملات والاجراءات الجمركية بالاضافة إلى مشروع طريق فرعي للمنفذ ومشروع إعادة تأهيل مياه المنفذ بكلفة /14/ مليون ريال.

وشدد الاجتماع على اهمية تسهيل المعاملات للوافدين والمغادرين والمستوردين والمصدرين وحسن التعامل وتعزيز الثقة معهم.

اختتام الدورة الإقليمية الأولى لتعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

صنعاء /سبأ:

اختتمت أمس بصنعاء الدورة الإقليمية الأولـى حـول دورة المجتمع المـدنـي فـي مكافحة الفساد بمشاركة 35 مشاركا من 13 دولة عربية.

وهدفت الـدورة التي نظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية ومعهد بايستر الـدولـي الـى التعريف بأنواع الفساد وأشكاله وطرق مكافحته،والشفافية والمساءلة والحكم الصالح .

كـمـا هـدفـت الـى تـعـزيـز دور نـاشـطـي المـجـتـمـع المـدنـي،واخـلاقـيـات عملهم والتحصين الـداخـلـي لهيئات المجتمع ، وتـعـزيـز التعاون والتشبيك بين هيئات المجتمع المدني محليا واقليميا ودوليا، وبناء انظمة النزاهة الوطنية بتعاون الاطراف الحكومية وغير الحكومية

وقدمت في الدورة التي استمرت اربعة أيام أوراق عمل حول بناء إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ، وركائز نظام النزاهة ، وبـنـاء فـرق وطنية لمكافحة الفساد،واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد،ودور المجتمع المـدنـي فـي تطبيق بنود هذه الاتفاقية ومراقبة تنفيذها، وكـذا ادوات مكافحة الفساد سواء التشريعات او حق الوصول للمعلومات ولجـان المكافحة وهيئات النزاهة.

كما عرضت اوراق عمل حول مبادئ الحكم الصالح في المحاسبة والمساءلة والشفافية ، والفساد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وأخلاقيات ناشطي المجتمع المدني والتعاون والتشبيك بين هيئات المجتمع المدني المحلية والاقليمة والدولية .

واعتبر رئيس قطاع المجتمع المدني بالهيئة العليا لمكافحة الفساد عز الدين الاصبحي هذه الـدورة خطوة لتأسيس تحالف عربي لمنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

واشـار الـى ان هـذه اللقاءات تساعد على تـبـادل الخـبـرات واستعراض تجارب الـدول في مكافحة الفساد، ولبنة لتأسيس عمل عربي مشترك فـي هذا الجانب.

وأكد على ضرورة ايجاد آلية تضمن الاستمرارية لمثل هذه الفعاليات على المستوى العربي وعدم اقتصارها على مناسبات أو أوقات معينة.

إيرادات جمرك مطار صنعاء الدولي للعام الماضي تتجاوز الربط التقديري

صنعاء / سبأ:

تجاوزت ايرادات جمارك مطار صنعاء الدولي الربط المالي المقدر لها للعام الماضي 2008م بزيادة قدرها 345 مليوناً و 133 ألفا و391 ريالا بنسبة زيادة 18,1 بالمائة لتصل إلى مليارين و254 مليونا و921 ألفا و391 ريالا.

وقال مدير عام جمارك مطار صنعاء الدولي أحمد أحمد الضريبي إن حجم الإيـرادات الجمركية والضريبية والعوائد الأخرى للمطار والتي حصلت فعلا خلال عام 2008م بلغت 4 مليارات و211 مليونا و985 ألف ريال، مقابل 3 مليارات و263 مليونا و 917 ألف ريال العام 2007م، بنسبة زيادة 29 بالمائة.

وقال الضريبي " الإيرادات الجمركية المتحصلة فعلا خلال العام الماضي ارتفعت بنسبة 26ر2 في المائة بفارق زيادة 468مليون و 387 ألف ريال عن إيرادات العام 2007، فيما ارتفعت الإيـرادات الضريبية إلى مليار و832 مليونا و 347 ألف ريال بزيادة 453 مليونا و982 ألف ريال عن عام 2007.

فيما ارتفعت الإيرادات المحصلة عن العوائد الأخرى عبر جمرك المطار في العام 2008م إلى 124 مليونا و 761 ألف ريال مقابل 99 مليونا و18 ألفا و654 ريالا.

وارجع مدير عام جمرك مطار صنعاء الدولي هذه الزيادات إلى الحركة المتزايد التي شهدها المطار العام الماضي ، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات التحصيل الجمركي وربط شبكة النظام الآلي " الاسيكودا " في عمل الجمرك عبر الكمبيوتر الذي ساعد في تخليص المعاملات بشكل سريع.

تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى..

التوقيع على..

ويهدف برنامج دعم قطاع المياه في اليمن (wssp) إلى تحسين وتـطـويـر الـقـدرات المؤسسية لقطاع المياه ومؤسساته وهيئاته بمـا يـخـدم الاسـتـدامـة وزيـادة العوائد لاستخدامات المياه وتقليل الفاقد.

ويشتمل البرنامج على أربعة مـكـونـات رئيسية تتمثل في مشاريع مياه الريف في عدد من المحافظات من خلال إقامة مشاريع جديدة وتطوير القائم منها ورفع مستوى التغطية في مياه الشرب النقية للسكان بما يحقق أهداف الإستراتيجية الوطنية للمياه في تلك الألفية.

فيما يتولى المـكـون الثاني الحـفـاظ عـلـى الـمـيـاه الجوفية وتغطية مساحة 24 ألفاً و500 هكتار بوسائل الـري الحديث وتـقـديم خـدمـات إرشـاد الري للمزارعين وتحسين أنظمة الري السيلي في الـوديـان الرئيسية وتحـسـين أنظمة حصر المياه وإنشاء البرنامج الوطني للري.

في حين يتولى المكون الثالث إقامة مشاريع مياه في الحضر وتقديم خدمات الصرف الصحي في المدن الرئيسية والمكون الرابع دعـم الإدارة المتكاملة للموارد المائية في اليمن.

ضمن حملات..

النيابية للنساء من إجمالي مقاعد مجلس النواب.

وتـرى هذه الجهات ان ضمان مشاركة المـرأة في المؤسسات الدستورية ورفـع نسبة تمثيل النساء في البرلمان وتجاوز تراجع نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في الأعوام 93 و97 و2003 ، يتطلب آتفاق الأحزاب والتنظيمات السياسية فيما بينها على تخصيص دوائر انتخابية معينة للنساء وحصرها لهن للتنافس فيها لدفعهن للترشح بغية الوصول الى عضوية المؤسسات الدستورية والمشاركة في الحياة السياسية .

تجدر الاشارة الى ان الإحصائيات حول مشاركة المـرأة اليمنية في العملية الانتخابية منذ التسعينات وتحديدا بعد قيام الوحدة اليمنية وإجـراء أول انتخابات برلمانية ، تبين ان تمثيل المرأة سياسيا اظهر تراجعا في نسبة مشاركتها ، فبعد وصول امرأتين لعضوية مجلس النواب خلال عامي 93 و97 تراجع العدد ليصبح امـرأة واحـدة في عام 2003 ، في حين بلغت نسبة الناخبات اليمنيات 38ر74 % من مجموع الناخبين في الانتخابات النيابية 2003 م ، كما تراجع عدد المرشحات رغم الانخراط القوي للناخبات.

بدء صرف ..

الصادرة من القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح الـذي يولي هـذا القطاع اهتماما مباشراً، مطمئناً الإخوة الذين لم تشملهم الكشوفات – عددهم لا يتجاوز (50) كادراً – بأن دائرتي المالية والخدمات الطبية قد شكلتا لجنة لمتابعة استكمال إجـراءاتـهـم لتسليمهم مستحقاتهم من طبيعة العمل في وقت لاحق.

مـن جانبه عبر العقيد ركن الدكتور/ محمد عمر الجفري رئيس شعبة الخدمات الطبية في المنطقة الجنوبية العسكرية عن شكره وتقديره لفخامة الأخ الرئيس وما يوليه من اهتمام لتحسين معيشة أبناء القوات المسلحة العاملين في المستشفيات العسكرية.

وأكـد مضاعفة الجهود المهنية للكادر الطبي بمختلف درجاته لتحقيق الغايات والأهداف المنشودة والمرجوة منهم؛ للارتقاء بالخدمات الطبية في المرافق والمستشفيات التي تقدمها للمرضى العسكريين والمدنيين..

وأوضح أن هذه اللفتة الكريمة من فخامة الرئيس ستعمل على رفع معنويات الكوادر الطبية بما سينعكس على رفـع قدراتهم المهنية في الحقل الطبي.

وثمن عالياً جهود الدائرتين الخدمات الطبية والمالية اللتين بذلتا وتبذلان جهوداً من أجل استكمال إجـراءات بقية الكوادر الـذيـن لـم تشملهم الكشوفات الخـاصـة بـصـرف بـدل طبيعة العمل.

(45) مليون دولار..

وحجة 94 مشروعا بكلفة 13 مليوناً و783 ألف دولار وصعدة 30 مشروعا بكلفة 5 ملايين و748 ألف دولار.

وبين الذرحاني أن عدد المشاريع الـتـي نـفـذهـا فـرع الـصـنـدوق الاجتماعي للتنمية في المحافظات الثلاث خلال الفترة من 1998م ـ 2007م بلغت 889 مشروعا بتكلفة 80 مليونا و258 ألف دولار.

حـيـث تـوزعـت عـلـى الـثـلاث المحافظات بواقع 353 مشروعا في عمران بتكلفة 29 مليون و 67 ألف دولار، وحجة 383 مشروعا بـ 35 مليونا و63 ألف دولار و صعدة 153 مشروعا بـ 16 مليون و128 ألف دولار.

يذكر أن المشاريع التي ينفذها فرع الصندوق في تلك المحافظات تتوزع على قطاعات التعليم ، الصحة ،البيئة ،الطرق ،الرصف للمدن التاريخية ، التدريب والتأهيل ،الدعم المؤسسي ،الزراعة والفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة والموروث الثقافي والحضاري.

تدشن مشروع..

الجمعية الأخ/ عـبـده علي المنصوب إلى أن تدشين المشروع والـذي حضر فعالياته بعض المسؤولين في السلطة المحلية والجهات المختصة في المحافظة والمنطقة يأتي ضمن الأنشطة الخيرية التي تنفذها الجمعية على مدار العام والتخفيف من المعاناة التي يعيشها الأخـوة اللاجئون فـي المـنـطـقـة وتـزويـدهـم بما يحتاجونه من المواد والمؤن سواء من المساعدات المادية أو العينية انطلاقاً من تعاليم ديننا الإسلامي الذي أوجب وفرض علينا تقديم المساعدة لكل محتاج واستجابة لتوجيهات فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية لترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني واجب وطن وديني.

وأوضح المنصوب لـ (14 أكتوبر) أن المستفيدين من المشروع (250) أسرة و (220) مدرساً ومدرسة وطالبا وطالبة إضافة لعدد من عابري السبيل والمرضى والدكاترة والموظفين في الوحدة الصحية المتواجدة في منطقة الخوخة بالحديدة.

ودعا أهل الخير والكرم إلى بذل المزيد من العطاء والجـود لإغاثة الضعفاء ومن هم بحاجه ماسة للمساعدة والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه.

اختتام الدورة..

سكنية وتضم أكثر من 1500 أسرة ، حيث أكد أهالي المدينة أن هناك كثيراً من الخدمات لاتزال المدينة بحاجة إلـى تفعيلها من أهمها توفير المياه والتوقف عن تكرار فصل التيار الكهربائي بالإضافة إلـى مطالبتهم ببناء مستشفى مخصص لهم يتوفر فيه المياه الأطباء والمرضون بدلا عن الوحدة الصحية التي لايتواجد فيها أحد ، والزام المعلمين بالتواجد في مدرسة السكن وتوفير المنهج للطلاب ، كما طالبوا بتوفير قسم شرطة لحمايتهم ممن يتسللون إلى المدينة ليلاً ويحدثون الفوضى ويرتكبون جرائم مخلة بالآداب قد تؤدي إلى حدوث نتائج سلبية.

وكان المشاركون في الدورة قد تلقوا تدريباً في أهمية التعامل مع القضايا الاجتماعية وأبعاد وظائف وسائل الإعلام نحوها ، كما تعرفوا أهم المشكلات والقضايا المجتمعية اليمنية وأساليب الإعلام في تغيير الاتجاهات بالإضافة إلى عناصر الرسالة الإعلامية الجيدة وعناصر التغطية الإعلامية الجيدة للقضايا المجتمعية ، وتعرفوا كذلك طريقة العمل الإعلامي للمساهمة في تطوير أحوال المجتمع وعناصر الحملة الإعلامية فـي القضايا المجتمعية، كما تدربوا على كيفية عمل إستراتيجية لحملة حول قضية مجتمعية معينة، وتعرفوا على واقـع التغطية الإعلامية للقضايا المجتمعية فـي اليمن وقد قام بعملية التدريب المدربة الوطنية: مسك الجنيد ، والمدرب : عبد الله عبد الإله سلام.

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
البريد الاليكتروني : 14october@14oct.net
14october@14october.com

تصدر عن مؤسسة (14 أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر
المعلا - عدن
الجمهورية اليمنية

مدير التحرير
نجيب مقبل
n.moqbil@gmail.com

نائبا مدير التحرير
عبدالرؤوف هزاع
محمود ثابت صالح

سكرتيرا التحرير
محمود غلام حسن
نبيل علي أنعم

مدير التجهيزات الفنية
منصور عبدالخالق عبدالرب

نائب مدير التجهيزات الفنية
أحمد محمد ثابت

14 أكتوبر - المعلا - عدن الجمهورية اليمنية:
هواتف: 247297-241332-247558-240085 ملحق مشاعل -247558
فاكس: 240550-247559 - ص.ب: 5487
الإعلانات: 248050 - البريد الألكتروني: Adv@14oct.net
المبيعات التجارية: 241186 - العلاقات العامة: 243029
صنعاء - تلفون: 230039 - فاكس: 226314 - تعز: 503729 - منطقة ذمار: 420888 - مكتب تعز: 279282 - الحديدة: 212049 - المكلا: 05300666